



هل قرأ الفلسطينيون الوثيقة الفرنسية؟ والنقطة الرابعة تحديدًا؟

كنا قد سمعنا كثيراً في الماضي عن (وثيقة) بست نقاط موقعة من قبل شخصيات اعتبارية تنتهي للطائفة العلوية، ومنهم (سليمان أسد)، جد حافظ، وتعود لفترة الاحتلال الفرنسي لسوريا (1920-1946) يطالبون فيها الحكومة الفرنسية بعدم الإصغاء للمطالب الوطنية وذلك إما بعدم منح البلاد الاستقلال المطلق أو بمنح الطائفة العلوية الاستقلال ضمن دولة خاصة بها!

وقد بقيت هذه (الوثيقة) تتارجح بين عالمي الحقيقة والإشاعة حتى لما قبل أيام حين رماها المندوب الفرنسي لدى الأمم المتحدة في وجه مندوب النظام السوري حاسماً بذلك الخلاف حولها.

ولكن ما هو الجديد فيها ولماذا أخفيت طوال هذه السنوات؟

كما سبق وأشارت، فإن طلب الموقعين على الوثيقة من فرنسا بعدم خروجها من سوريا أو بمنحها الاستقلال للطائفة العلوية لم يفاجئ أحداً لأنه كان معروفاً لدى الكثيرين، وهو ما تدور حوله خمس نقاط من أصل ستة احتوتها الوثيقة (النقطات 1، 2، 3، 4، 5).

ولكن ماذا عن النقطة التي أنت تحت الرقم 4 ؟ والتي سأخصص الجزء الأكبر من مقالتي لها أولاً وفي النقاط الخمسة المذكورة، فقد أسهب الموقعون في إظهار الأغلبية العربية السنوية في سوريا بمظهر المعتدية وإظهار طائفتهم وبقية الطوائف من الأقليات كالمعتدى عليها، واستعملوا من أجل ذلك كلمات مثل (مصير مخيف وفظيع، الحقد والتعصب الديني السنوي، خطر الموت والفناء).

والمطلع على تلك النقاط يمكنه فهم الأسباب التي دعت الموقعين للتواقيع. فهم كأقلية تؤمن بعقيدة مختلفة وسيق لعلماء من السنة وكفرتها في مراحل تاريخية سابقة، فلا غرابة أن تطالب بما طالبت به. وأنا هنا لا أقول أنها محققة بتلك المطالب، وإنما يمكن فهم الدوافع خلفها.

من جهتي فإني أرى دائمًا أن من الطبيعي في أي بلد ديمقراطي أن يقول الحكم للأغلبية بموجب صناديق الاقتراع، إذ ليس من المعقول أن يصوت المؤمن لملحد أو الأبيض لأسود إلا إذا كانت البلد قد وصل إلى مرحلة مثالية من الديمقراطية بحيث لا تعود تلك الأمور الشخصية تؤثر على قرار الناخب. هذا من ناحية،

ومن ناحية ثانية فالإيمان والإلحاد يبقى أمراً نسبياً. فإذا كان هناك بلد فيه 20 مليون مؤمن و2 مليون ملحد، فهذا أيضاً يعني أن هذا البلد، ومن وجهة نظر الطرف الآخر، فيه 2 مليون مؤمن و20 مليون ملحد.

التعايش هنا لا يتم بأن يقوم أحد الطرفين بتهميش أو إففاء الطرف الآخر، بل بوضع قانون مدني يضمن للجميع الحياة الكريمة ويكون على مسافة واحدة من كافة الأطراف ويمنع أي منها من الاعتداء على غيرها.

في النهاية، فعلى الأقليات احترام الأكثريّة في أي بلد، لمجرد أنها الأكثريّة، لا أن تقوم بإهانتها واضطهادها ثم شن حرب إففاء ضدّها إذا رفضت ذلك.

بالعودة إلى النقطة الرابعة من الوثيقة الفرنسية، فمن الواضح أن من وقعوا عليها يؤيدون (وعد بلفور) بإقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين،

وهذا بدوره سيقودنا إلى عدة استنتاجات لامجال لتجاهلها.

فمن الواضح هنا أن الموقعين يضعون أنفسهم في خدمة المشروع الصهيوني الغربي الاستيطاني لليهود في فلسطين وخدمة بقاء وأمن دولة إسرائيل مقابل تنفيذ مطالبهم السابق ذكرها.

وهذا يفسر بدوره السبب وراء منح الأسد الأب الجolan السوري لإسرائيل في حرب حزيران عام 1967 دون قتال وإصداره الأوامر للجيش السوري بصفته وزير الدفاع بالانسحاب الكيفي حتى قبل وصول الجيش الإسرائيلي. كما يفسر أيضاً عمله على تصفية المقاومة الفلسطينية من جهة، وتحالفه مع إيران (العدو التاريخي للعرب) ضد المصالح القومية والوطنية للعرب من جهة ثانية.

وهذا أيضاً، وهو زبدة المقال، يؤكد أن شعارات من أمثال (المقاومة والممانعة ومن قبلها الصمود والتصدي والقدس قبل الجولان) ما هي إلا شعارات للتمويه عن الهدف الرئيسي لهذه المجموعة التي وقعت الوثيقة والتي أنتجت فيما بعد نظام الأسد الأب والابن.

وبالتالي فأرى أن على الفلسطينيين الذين ما زالوا يصدقون بأن النظام السوري وفي لقضيّهم ونضالهم من أجل الحرية، عليهم أن يعيدوا النظر في ذلك على ضوء تلك الوثيقة. فعلى ضوئها يمكن إعادة قراءة شعارات النظام الخاصة بالقضية الفلسطينية.

فهو مثلاً عندما كان يصبح (بالمقاومة والممانعة) إنما كان يقصد بهما مقاومة عودة الأراضي المحتلة وممانعة عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها! أما (الصمود والتصدي) فكان يعني بهما مساعدة إسرائيل على الصمود أمام الشعوب العربية والتصدي للمقاومة الفلسطينية التي تستهدف إسرائيل.

وقد بدا واضحًا الآن أن الغرب لم يخف تلك الوثيقة لكل تلك السنوات إلا لأن إسرائيل جزء منها وأن الحق الأذى الأخلاقي بالنظام السوري يكشفها إنما يعني الحق الأذى بحليف إسرائيل الأمين في المنطقة.

وهذا بدوره يعني أن الغرب، أو فرنسا على الأقل ولسبب غير معلن بعد، قررت قطع شرة معاوية مع النظام وتعريته وأن لا حوار معه تحت أي ظرف.

قد يسأل البعض: أليس في كشف وثيقة بهذه أذىً أو فضيحة لإسرائيل أيضًا؟

على العكس فأرى أن إسرائيل تستطيع الآن أن تفتخر بأنها، وكعادتها، قادرة على (شراء) أي دولة أو شخص، أو طائفة أو

حزب، بالثمن المناسب وتجيبيش الجميع لخدمة مصالحها علينا أو سراً.
هي بلا شك كانت تتمني لو أن نظام الأسد تمكّن من البقاء، ولكنها وكأى دولة براغماتية، لا تجد فائدة من البقاء مع الغارق
على سفينته حتى ولو كان حليفها المخلص.
ملاحظة: الوثيقة المذكورة مسجلة في الخارجية الفرنسية برقم 3547 وتاريخ 15/6/1936 ويمكن إيجاد نصها بسهولة على
النت.

المصادر: